

## أحمد علاء الدين حسين حافظ - التكليف النهائي للمقرر الأول - الموضوع الثاني

مما لا شك فيه أن الديمقراطية التمثيلية تسود الأنظمة الديمقراطية في عالم اليوم بالرغم من وجود هذا التعارض الأزلبي بين فكرتي اللبرالية المطلقة والديموقراطية. فالديموقراطية تحتم على الأفراد الكائنين في المجتمع أن يشاركوا في عمليات انتخابية على مقاعد جميع الأوجه التمثيلية للشعب أمام الحكومة، بل وأيضا في انتخابات رئاسة هذه الحكومة في بعض الأحيان. يتعارض هذا مع كينونة الحرية المطلقة في النظرية الليبرالية المقولية في الحرية المطلقة للأفراد دون فرض أي نوع من أنواع المشاركة المجتمعية والانتخابية. وعلى الرغم من ذلك، نجد أنهم بالرغم من هذا الاختلاف الجوهر في التعريف فإنهم في واقعنا اليوم يمشون جنبا لجنب بكل سلاسة في الدول الحديثة بمختلف أنواعهم كانت رئاسية، شبه رئاسية، برلمانية أو غير ذلك.

إن التعريف الأكاديمي للديموقراطية نص على أن الديمقراطية " نظام سياسي يتم فيه انتخاب قادة السياسة من خلال انتخابات تنافسية بين أحزاب متعددة ومنافسين مختلفين ويحق فيها للمعارضة أن تسعى إلى أو تشارك في ممارسة السلطة بشكل مشروع ". لكن إذا تعمقنا أكثر نجد أن فكرة الديمقراطية وأن يحكم الشعب نفسه بنفسه تتكون من عمليتين أساسيتين ; هما الترشح والانتخاب. في عملية الترشح يبرز من رحم المجتمعات ممثلين الفئات المختلفة الراغبين في تمثيل رغبات الفئات التي ينتموا لها - وربما في تمثيل المجتمع ككل في حالة النظام الرئاسي -. يليها المرحلة الثانية وهي عملية الانتخاب حيث يقوم الشعب بالمثل أمام صناديق الاقتراع لاختيار من يمثله في النظام السياسي في الدولة في كل الجوانب ; التشريعي، النيابي، بل والتنفيذي في بعض الأحيان. إلى هنا يبدو من هذا المنظور المبسط أن الديمقراطية وعملياتها الاثنتين يتمتعوا بشكل عالي من الحيادية والعدالة، ولكن للأسف هذا لا يحدث سوا نظريا فالواقع بعيد كل البعد عن هذا فكما قال دكتور نبيل عودة " السياسة ما هي إلا لعبة تأثير " وفيما يلي سنستعرض بعض إخفاقات هذا النظام وعملياته كل على حدا.

في بداية العملية الديمقراطية على أرض الواقع يأتي دور أولي العمليات (الترشح) حيث يتفق المجتمع عن من يمثله . لكن ما يحدث في الواقع أن الأقليات وكثير من جماعات الضغط لا تتوفر عندها القدرة على " الظهور ". ففي مجتمعات اليوم الكبيرة للغاية ومتعددة الأطياف والسكان وجود طبقة قادرة على جذب انتباه الناخبين وثقتهم ومن ثم ولاءهم أمر صعب يتطلب موارد وفيرة ودوائر شحن واسعة لا يقوى عليها سوى من يقوى على نفقاتها. ومن هنا نستنتج وجود تحيز للقوة في طبيعة هذه العملية الأولية في التجارب الديمقراطية في مجتمعات اليوم وخصوصا إذا كان المجتمع يتمتع بقدر كبير من الانصهار والتمازج

وتميلُ بنيتُهُ إلى الثقافةِ الموحدةِ بشكلٍ أو بآخرٍ فإنَّ هذا سوفَ يصعبُ عمليةَ الاستقطابِ السياسيِّ في المجتمعِ وخصوصا على الفئاتِ الأضعفِ والأفقرِ والأقلِّ وصولاً للسلطةِ.

على الجانبِ الآخرِ منَ الأمورِ ، نجدُ أنَّ للعمليةِ الثانيةِ في التجربةِ الديمقراطيةِ نقائصها أيضا فكما أنَّ اللعبةَ في عمليةِ الترشحِ هي لعبةٌ " الظهورِ " أنَّ اللعبةَ في عمليةِ الانتخابِ هي لعبةٌ " الوصولِ " فإذا تخيلنا التجربةَ الديمقراطيةَ المثاليةَ نجدُ أنَّ الشقَّ الثاني منَ التجربةِ ما بعدَ الترشحِ يكونُ جوهرهُ هو الوصولِ الشفافِ المثاليِّ المتساوي لجميعِ أفرادِ وأطيافِ المجتمعِ على اختلافِ مستوياتهم الفكريةِ ، التعليميةِ والماديةِ معَ مراعاةِ الأقلياتِ وتذليلِ التحدياتِ في الوصولِ للمهمشين منَ ذوي الاحتياجاتِ الخاصةِ منَ قبلِ الدولةِ والنظامِ السياسيِّ حتى لا يقعَ الضعيفُ تحتَ وطئتِ فسادَ التجربةِ الديمقراطيةِ بمحاولةٍ منَ القوى لشراءِ حقهِ في انتخابٍ منَ يمثلهُ ويبدلهُ بمنُ يثري مصالحهُ والتي في الأغلبِ تكون على النقيضِ . ولأسفٍ نجدُ أنَّ الواقعَ المعاشَ لا يميلُ لهذا الجانبِ الشفافِ ويظلُّ وجودٌ قويٌّ وضعيفٌ في مجتمعاتِ اليومِ متفاوتةِ بيئةً خصبةً لإنشاءِ تحيزاتٍ أعمقَ وأدقَ منَ التمييزِ الطبقيِّ والتهميشِ وعملياتِ شراءِ الأصواتِ الضعيفةِ مقابلَ المالِ، الوعودُ أو حتى الطعامِ! ومنَ زاويةٍ أخرى، نجدُ أنَّ ضعفَ الديمقراطيةِ يكشفهُ ضعفُ الفئاتِ الأقلِّ حظا في المجتمعِ خصوصا بعدَ الحربِ العالميةِ الثانيةِ ومنَ هنا بدأ المفكرينَ في طرحِ فكرةٍ أساسيةٍ كبديلٍ للديمقراطيةِ الكلاسيكيةِ وهي " النخبويةُ " في ظلِّ غيابِ أحدِ ركائزِ نظريةِ الديمقراطيةِ الأساسيةِ وهي عقلانيةُ الأفرادِ وغيابِ التحيزِ والتأثيرِ المتمعَّد على الضعيفِ.

إنَّ الحروبَ العالميةَ كانتْ شديدةَ التأثيرِ على الدولِ والأفرادِ، بلُ وأيضاً على السياساتِ العاملةِ لإدارةِ العالمِ آنذاك. ونجدُ أنَّ منَ صلبِ هذا التأثيرِ تفتتتْ أذهانُ المؤلفينَ إلى النظرياتِ البديلةِ للديمقراطيةِ التي أثبتتْ فشلها في إفشاءِ الأمنِ والسلامِ العالميِّ. ومنَ أهمِّ هذهِ الاتجاهاتِ ؛ الاتجاهُ النخبويُّ ومبتغاهُ بأنَّ على عكسِ الديمقراطيةِ والتي تزعمُ بأهليةِ جميعِ أفرادِ المجتمعِ لعملياتِ الانتخابِ وتشكيلِ النخبةِ الحاكمةِ المسييرة لشئونِ الدولةِ وتنافيِ النظريةِ النخبويةِ هذهِ " الأهليةِ " المسلمةِ بحقِ الانتخابِ والإدارةِ ، فتتكوَّنُ نخبةٌ متمتعةٌ بالمهاراتِ والمواردِ اللازمةِ لتمسكِ بزمامِ السلطةِ في الدولةِ تبعا لنظريةِ باريتو ، والتي أيدتها الدراساتُ على المجتمعِ الأمريكيِّ قي إظهارِ قوَّةِ النخبِ على تحسينِ الأوضاعِ الصناعيةِ والعسكريةِ والسياسيةِ في خمسينياتِ القرنِ الماضي . وعلى نفسِ الصددِ، كانَ لبركٍ مرجعيتهُ الفكريةُ في الحكمِ النخبويِّ والذي يتمتعُ بالرشادةِ والقدرةُ على اختيارِ الأصلحِ في السياساتِ والقراراتِ للجماهيرِ .

ولكن كما هو الحال في الديمقراطية، لا يوجد ضامن للمواطن الكامن في حدود النظام بأن النخبة ستظل هي الأكفأ في إدارة الدولة أو أنها ستعمل لمصلحة المواطنين في الأساس وهو ما أخذ على برك في فكرة عن تحكم النخب وأنهم يسعوا لمصالحهم كنخبة مهيمنة وليس لمصلحة صوت المواطنين. ومن هنا نستنتج أن الكمال مهمة مستحيلة في اللعبة السياسية وأن الشعوب دائما ما تواجه مصائر مجهولة بعض الشيء حتى وإن كان مع المنتخبين ديمقراطيا ويزيد هذا التهديد مع ميل الدول للفردية أكثر منها للمؤسسية. فنستنتج من كل ما طرح سابقا بأن هناك أطر سياسية مستحدثة قد تمثل بعض العدالة - أو مساواة الظلم - وهي ديمقراطية التناوب أو التداولية وهي أن يصبح لكل فئة ممثليها وأن يتناوب ممثلو هذه الفئات على تنفيذ رغبات ومصالح كل أقلية على حدي بتتابع دوراتهم الانتخابية فيضمن المجتمع رواج مصالح مواطنيه شيء فشيء مع الوقت بالإضافة إلى المصالح الاستراتيجية التي تقوم بها الحكومة حفاظا على الحاجات المشتركة والأساسية لكل أبناء أبنائ شعبها مع الحفاظ على قهرية الدولة واستدامتها في المقام الأول . لكن لهذه الأطروحة عيوبها الواضحة أيضا وهي أن أي رغبات طارئة وعاجلة لفئة معينة سيتم تجاهلها إلى أن تأتي إلى السلطة فمسار التنفيذ هنا أطول وأبطأ بعض الشيء من الأشكال التمثيلية الأخرى في للدولة الحديثة وهو ما يجعلها بديل ليس بالأوجه خصوصا إذا كان المجتمع يتمتع بعدد كبير من السكان وبالتالي الأطياف والفئات.

ومما عرض سابقا يستشف المرء أن هذا الصراع الداخلي ليس بمنتهى غريب عن المجتمعات في عالم اليوم أو حتى في المجتمعات البدائية للبشر، بل وانه جزء لا يتجزأ من كينونة المجتمعات لكنه يتحور مع متغيرات كل عصر ليأخذ شكل آخر بآليات آخره للنزاع. وبما أن عصرنا عصر سرعة، فهذا ينبئنا بأن التغيرات في العملية الرتيبة للديمقراطية الكلاسيكية حتما ستتغير بدخول تكنولوجيا المعلومات للعبة السياسية. فربما تأثر التكنولوجيا والتواصل على الاستقطاب من جهة وربما توفر بديل أسرع وأكثر فاعلية وأمان لعمليات الاقتراع. ويترتب على هذا إتاحة فرصة لأن يصبح كل شخص ممثلا نفسه أمام الحكومة ونظم الدولة بشكل لا يحتاج إلى ممثلين من الأساس، حيث إن الجميع لديهم القدرة على الإدلاء بأرائهم في مجاري الأحداث فيما عرفه علماء السياسة بالديمقراطية المباشرة، أي أن الشعب كله يحكم كل الوقت. ولكن ما سقف هذا الطموح التكنولوجي؟ هل يمكن أن يتحول العالم فنري الدول التي تساعد الآلة في حكمها البشر إلى دولة لا تقوضها سوا الآلة؟ مثل هذه الأطروحات لطالما كانت محط اهتمام الكتاب وخصوصا في فصيل الخيال العلمي ولكن مع التطور الرهيب في آليات الربط بين الحاسوب والإنسان التي شهدناها

العالم ، أصبح الموضوع ما هو إلى مسألة وقتٍ حتى نرى عمليات دمج الآلة الرشيدة في العملية السياسية وبذلك تضاف حلبة جديدة من حلبات الصراع في الدول الحديثة ويستمر الصراع السياسي الدائم ويستمر المجتمع ما دام تحضر أفرادهُ بشكلٍ يحتوي الاختلافُ ويستفيدُ منه ويلبّوهُ مبدأً أن " اختلاف الرأي لا يفسدُ للود قضية " .